علوم الحديث وأثرها في علم التاريخ: دراسة مقارنة

سهيل حسن عبد الغفار

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، و من يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد، فإن علوم السنة المشرفة من أجلّ العلوم وأحقها بالتعلم والتعليم وأولاها بكل اهتمام وعناية، فهي العلوم التي عرفنا بها معاني كتاب الله، وبيان مجمل آياته، وتفسير حكمه وعظاته، وهي العلوم التي أدت لنا أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وأسمعتنا منيرحروفها، وأرتنا مواقع العبر، وبصرتنا معالم الاقتداء، ومثلت لنا فيها الأسوة الحية في شخصه صلى الله عليه وسلم، وهي العلوم التي حرست الدين وحمت الشريعة من كذب الكاذبين وافتراء المبطلين وجهل المسلمين.

وهذه العلوم الشريفة ـ كشرف ما تخدمه من سنة النبي صلى الله عليه وسلم ـ قام بإنشائها وبنائها وإبداعها وإتمامها علماء أمة محمد صلى الله عليه وسلم عبرالعصور، وأئمة المسلمين على مرّ الدهور. فهم أصحاب تلك المفخرة، وبناة ذلك الصرح الخالد، وملاك مفاتيح قصوره. وكيف لا وهم ورثة الأنبياء، ورسل الرسل، وحملة الشريعة، وأمناء الملة، وحراس الدين، والموقعون عن رب العالمين!

فخرجت علوم السنة من عصارة تلك العقول، ومن نتائج تلك الأفكار، علوما عميقة، بعيدة الغور، دقيقة المسالك، فليس من السهل فهمها، ولا من المتيسر إدراكها. وعبر عن ذلك قائلهم، بنوع من الطرافة، فقال: "الحديث ذكر، يحبه ذكور الرجال ويكرهه مؤنثوهم"[1].

1- انظر: عبد الله بن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1418هـ/ 1997م، ج 1، ص 58- 59، وترجمة الزهري،

وكان قد بدأ مع نشأة هذه العلوم استخدام ألقاب وأوصاف للأحوال المختلفة للراوي والمروي، هي المسماة بـ: "مصطلح الحديث". وكانت تلك المصطلحات حية المدلول العرفي بين المحدثين حقبة من الزمن، فلم تكن تغمض عليهم معانيها، ولا يستشكل عليهم مفادها.

فلما تناقص العلماء، وتفانى أصحاب الحديث، واجتالت علومهم عوامل الضعف والتغير بدا علم الحديث غريبا بين أهله، بعيدا بين أقربائه. فانبرى لذلك البقية المتبقية من علماء الحديث ونقاده، إلى شرح مصطلحه وبيان أصوله وضوابطه. لكن ـ وعلى مرّ الأزمان ـ تعددت المناهج في فهم مصطلح الحديث، فاختلفت الأقوال في تفسيره وتباعدت الطرائق في دراسة أصوله، فتباينت المذاهب في وضع قواعده وتحديد ضوابطه. وتأثرت كتب علوم الحديث بعقائد مؤلفيها ومذاهبهم، وبعلوم أجنبية عنها، تشبع بها أولئك المصنفون.

كما برزت حاجة مقارنة هذه الأصول بغيرها من العلوم و بالأخص تلك العلوم التي لها علاقة مباشرة بعلوم الحديث، ومنها علم التاريخ، فأحببت أن أدلي بدلوي وأستخرج بعض الجواهر من بحر هذه العلوم لأقارن علوم الحديث بعلم التاريخ في النقاط التالية:

1- جمع النصوص عند المحدثين و المؤرخين.

2- إثبات صحة النصوص عند المحدثين و المؤرخين.

3- تحليل النصوص للتحقق من معاني الألفاظ ومن الراوي عند المحدثين و المؤرخين.

4- تراجم الرواة وبيان أحوالهم عند المحدثين وأثرها في علم التاريخ.

5- نقد الأسانيد و المتون عند المحدثين و النقد السلبي عند المؤرخين.

6- نماذج منتقدة من كتب التاريخ.

تمهيد:

أولًا: تعريف علوم الحديث:

نقل السيوطي من ابن الأكفاني قوله: "قال ابن الأكفاني في كتاب **إرشاد القاصد**، الذي تكلم فيه على أنواع العلوم علم الحديث الخاص بالرواية: علم يشتمل على نقل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله، وروايتها وضبطها وتحريرألفاظها. وعلم الحديث الخاص بالدراية: علم يعرف منه حقيقة الرواية

أبو القاسم ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ/ 1995م، ص 150.

وشروطها وأنواعها وأحكامها، وحال الرواة وشروطهم، وأصناف المرويات وما يتعلق بها". فحقيقة الرواية: "نقل السنة ونحوها وإسناد ذلك إلى من عزي إليه بتحديث أو إخبار أو غير ذلك"[2]. وعرّفه ابن حجر بقوله: "علم الحديث علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد"[3].

ثانيًا: تعريف التاريخ في اللغة و الاصطلاح:

في اللغة: قال ابن منظور: أرّخ: التأريخ: تعريف الوقت، والتوريخ مثله. أرَّخ الكتاب ليوم كذا: وقّته والواو فيه لغة، وزعم يعقوب أن الواو بدل من الهمزة، وقيل: إن التأريخ الذي يؤرخه الناس ليس بعربي محض، وأن المسلمين أخذوه عن أهل الكتاب، وتأريخ المسلمين أرّخ من زمن هجرة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ كتب في خلافة عمر رضي الله عنه فصار تاريخا إلى اليوم[4].

قال الجوهري: التاريخ تعريف الوقت والتوريخ مثله يقال أرخت وورخت، وقيل: اشتقاقه من الأرخ يعني بفتح الهمزة وكسرها، وهو الأنثى من بقر الوحش لأنه شيء حدث كما يحدث الولد، انتهى. وقد فرق الأصمعي بين اللغتين فقال: بنو تميم يقولون: ورخت الكتاب توريخا، وقيس تقول: أرخته تأريخا، وهذا كونه عربيا. وقيل: إنه ليس بعربي محض بل هو معرب مأخوذ من "ماه روز" بالفارسية، ماه: القمر وروز: اليوم وكان الليل طرفة، قال أبو منصور الجواليقي في كتابه **المعرب من الكلام الأعجمي**: يقال إن التاريخ الذي يؤرخه الناس ليس بعربي محض وإنما أخذه المسلمون عن أهل الكتاب، وتاريخ المسلمين أرخ من سنة الهجرة كتب خلافة عمر رضي الله عنه فصار تاريخا إلى اليوم، انتهى[5].

وفي الاصطلاح: عرّفه السخاوي بقوله: "التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال من مولد الرواة والأئمة ووفاة وصحة وعقل وبدن ورحلة وحج وحفظ وضبط وتوثيق وتجريح وما أشبه هذا مما مرجعه الفحص عن أحوالهم في ابتدائهم وحالهم واستقبالهم، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع الجليلة من ظهور ملمة وتجديد فرض وخليفة ووزير وغزوة وملحمة وحرب وفتح بلد وانتزاعه من

2- جلال الدين السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ج1، ص 25.

3- الحافظ ابن حجر العسقلاني، **شرح نخبة الفكر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط 1، 1422هـ، ص 155.

4- جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط 3، 1414 هـ، ج 3، ص 4.

5- عبد الرحمن السخاوي، **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1399هـ/ 1979م، ص 3.

متغلب عليه وانتقال دولة، وربما يتوسع فيه لبدئ الخلق وقصص الأنبياء وغير ذلك من أمور الأمم الماضية وأحوال القيامة ومقدماتها مما سيأتي دونها كبناء جامع أو مدرسة أو قنطرة أو رصيف أو نحوها مما يعم الانتفاع به مما هو شائع مشاهد أو خفي سماوي كجراد وكسوف وخسوف أو أرضي كزلزلة وحريق وسيل وطوفان وقحط وطاعون وموتان وغيرها من الآيات العظام والعجائب الجسام. والحاصل أنه فن يبحث فيه وقائع الزمان من حيثية التعيين والتوقيت بل عما كان في العالم"[6].

ونستطيع القول بأن المعنى الحقيقي الشامل للتاريخ كان راسخا منذ القرن الثاني الهجري، ثم تطور معنى التاريخ عموما باستعمال كتب الحوليات لهذه الكلمة، وبدأ استعمالها يعم ببطء منذ القرن الثالث الهجري فيما بعد، فالسخاوي ينقل عن الصولي: تاريخ كل شيء غايته ووقته الذي ينتهي إليه زمنه ومنه قيل لفلان: تاريخ قومه[7]، ويقول ابن خلدون: "لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول، والسوابق من القرون الأول"[8]، ويقول الكافيجي: "وأما علم التاريخ فهو علم يبحث عن الزمان وأحواله وعن أحوال ما يتعلق به من حيث تعيين ذلك وتوقيته"[9]، ويذكر المقريزي الغرض من التاريخ فيقول: "إن علم التاريخ من أجل العلوم قدرا، وأشرفها عند العقلاء مكانة وخطرا، لما يحويه من المواعظ والإنذار بالرحيل إلى الآخرة عن هذه الدار والاطلاع على مكارم الأخلاق ليقتدى بها، واستعلام مذام الفعال ليرغب عنها أولو النهى"[10].

أما السخاوي رحمه الله فيبين موضوعه بقوله: "وأما موضوعه فالإنسان والزمان، ومسألة أحوالها المفصلة للجزئيات تحت دائرة الأحوال العارضة الموجودة للإنسان وفي الزمان"[11].

1- **علم التاريخ عند المسلمين:**

6- المرجع السابق، ص 4.

7- المرجع السابق، ص 4.

8- عبد الرحمن بن محمد بن محمد ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، المحقق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط 2، 1408هـ/ 1988م، ج 1، ص 3.

9- نقلًا عن عبد العليم خضر، **المسلمون وكتابة التاريخ**، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، ط 2، 1415هـ/ 1995م، ص 24.

10- أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1418هـ، ج 1، ص 5.

11- السخاوي، **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**، ص 5.

لقد اهتم المسلمون بكتابة التاريخ بأساليب مختلفة منذ القدم، وأكبر دليل على ذلك هو الرصيد الكبير الهائل من كتب التاريخ عند المسلمين منذ ابتداء عصر التدوين في أواخر القرن الثاني الهجري إلى يومنا هذا، وقد افتنوا في تفريعها إلى فنون كثيرة، فنراهم كتبوا في تاريخ العرب القديم والحديث، وفي أيام العرب في الجاهلية والإسلام، وفي مغازي الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرته، وفي الفتوح وفي تاريخ الرجال وطبقاتهم، وفي تاريخ المدن والأمصار والخطط، وفي التاريخ السياسي العام والخاص، وفي تاريخ الرسل والملوك، وفي الأنساب وتواريخ القبائل، بل كتب بعضهم في المعارف العامة التي تتصل بالتاريخ منذ بدء الخليقة إلى عصره. وجمع المعلومات التاريخية يمر بثلاث عمليات متتالية وهي:

العملية الأولى: عملية استماع الشهاده من الشهود المباشرين للحدث التاريخي، وهي عملية شفهية خالصة جاءت عنها معظم معلومات التاريخ الإسلامي الأولية.

العملية الثانية: عملية حفظ المعلومات، ولم تكن تتم عن طريق الذاكرة ولا بها وحدها أبدا ولكن تتم في معظم الأحوال بالتسجيل والتدوين الكتابي الشخصي.

العملية الثالثة: عملية نقل المعلومات إلى الآخرين وكانت عملية شفهية حرص العلماء فيها على توخي الدقة المطلقة في النقل، وهذا هو الذي كان يؤخر الصحف المكتوبة إلى مستوى الاهتمام الثانوي بالنسبة للرواية الشفهية.

وهذه العمليات الثلاث التي يستعملها المحدثون في جمعهم للروايات الحديثية وهي: التحمل والحفظ والأداء. والأداء: أدى فلان الحديث أداء: أي حدَّث به غيره وبلغه إياه. والأداء يلزمه التحمل فلا يقع أحدهما مجردا عن الآخر، فهما ركنان لأمر واحد فيتلازمان، كالبيع لا يقع من غير شراء والعكس صحيح. والتحمل: تحمل الحديث أو الكتاب: هو أخذه عن راويه، بطريقة من طرق الأخذ المعلومة، والحفظ أي حفظ السنة: أي بقاؤها بين الأمة وعدم ضياعها، وحفظها ركن من أركان حفظ الدين، وقد تكفل الله تعالى به، وذلك في قوله تعالى: ژﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛژ[12].

أولًا: جمع النصوص عند المحدثين والمؤرخين:

ان من أولى الخطوات للمؤرخ في البحث التاريخي هي: جمع الأصول والمصادر وإثبات صحتها وتعيين شخصية المؤلف وتحديد زمان التدوين ومكانه، ويجمع المؤرخ مواده من كتب المراجع

12- سورة الحجر، الآية: 9.

(الببليوغرافيات) والوثائق وكتابة المذكرات والرسوم والصور وآثار الإنسان ومخلفاته[13].

المصادر والمراجع عند المؤرخين: المصادر التاريخية هي المصنفات القديمة في هذا المجال، أما الكتب الحديثة فهي مراجع. وهناك من يرى أن كلا النوعين مراجع، وأن المصادر هي الوثائق الرسمية والأوراق البردية والوقفية والنقوش والآثار المعمارية. ويرى السيد عبد العزيز سالم أن المصادر إما مصادر أثرية كالمتقدمة الإشارة إليها، وإما مصادر مكتوبة كالقرآن الكريم والسنة النبوية وكتب الطبقات والأنساب وكتب الجغرافية وكتب الرحلات وكتب الخراج والحسبة والخطط والكتب الأدبية والشعر العربي[14]. وقد تأثرت كتابة التاريخ عند المسلمين بطريقة جمع الأحاديث النبوية بحيث بدأت عندهم الكتابة التاريخية كفرع من علم الحديث واتبعت طريقة المحدثين في جمع الرواية التاريخية، وأصبح الإسناد عند مؤرخي المسلمين أساسا لنقد الأخبار[15].

جمع النصوص عند المحدثين:

إذا كانت الخطوة الأولى عند المؤرخ هي جمع كل الأصول التي يمكن التوصل إليها فهي ليست خاصة بالمؤرخ، بل يشترك فيها المحدث أيضًا، وربما تكون هذه الخطوة نظرية لدى المؤرخ أو على الأقل في 99٪ من القضايا التاريخية، بينما قام المحدثون فعلًا بهذه الخطوة وحتى الآن بعد مرور الزمن نجد حديثا واحدا أو بلغة المؤرخين وثيقة واحدة لدى أربعين أو خمسين أو أقل أو أكثر من المحدثين، و إليكم بعض الأمثلة:

أ- قال الإمام أحمد بن حنبل: كنت سمعت **الموطأ** من بضعة عشر نفسا من حفاظ أصحاب مالك، فأعدته على الشافعي؛ لأني وجدته أقومهم به[16]. أو بتعبير آخر اجتمع لدى الإمام أحمد أكثر من عشرة وثائق لأصل واحد.

ب- قال ابن حبان: سمعت أحمد بن إسحاق السني الدينوري يقول: رأى أحمد بن حنبل رضي الله عنه يحيى بن معين في زاوية بصنعاء، وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس فإذا اطلع عليه إنسان

13- حسن عثمان، **منهج البحث التاريخي**، دار المعارف بمصر، ط 2، 1965م، ص 67.

14- مقال عبد الرحمن الفريح: "مصادر التاريخ الإسلامي ونقد الروايات"، شبكة ملتقى أهل الحديث.

15- عبد العليم خضر، **المسلمون وكتابة التاريخ**، ص 285.

16- خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم ابن الخليل القزويني، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث** المحقق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 1409هـ، ج 1، ص 231.

كتمه فقال أحمد بن حنبل رحمه الله له: تكتب صحيفة معمر، فقال: إنما هو وهم، وانحدر إلى البصرة واسمع من التبوذكي، فقال: شأنك، فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب عن أحد؟ قال سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسا وأنت الثامن عشر[17]. يعني أنه حصل على هذه الوثيقة من مراجع مختلفة.

ج- علي بن الحسن بن شقيق بن دينار بن مشعب العبدي مولاهم، وقال الآجري عن أبي داود: وسمع بالكتب من ابن المبارك أربع عشرة مرة[18]، وكان يكفي علي بن الحسن أن يسمع مرة واحدة أو بلغة المؤرخين أن يحصل على الوثيقة في قراءته على المؤلف في المرة الأولى، لكنه قرأ أربع عشرة مرة لزيادة التأكد من جهة، ولأخذ الإبرازات من جهة أخرى، وهذه ليست حوادث فردية بل كان منهجهم كما قال ابن معين: لو لم نكتب الحديث من مائة وجه ما وقعنا على الصواب[19] وقال مرة: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه[20].

د- قال إبراهيم بن سعيد الجوهري: عن حديث من مسند أبي بكر الصديق فقال لجاريته: أخرجي لي الجزء الثالث والعشرين من مسند أبي بكر، فقال محمد بن عبدالرحمن الدغولي: لا يصح لأبي بكر عشرون حديثا من أين ثلاثة وعشرون جزءا؟ فقال: كل حديث لم يكن عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم[21].

هـ- قال الإمام العراقي: فقد روينا عن أبي حاتم قال: لو لم نكتب الحديث من ستين وجها ما عقلناه. وقد وصف بالإكثار من الشيوخ سفيان الثوري وأبو داود الطيالسي ويونس بن محمد المؤدب ومحمد بن يونس الكديمي وأبو عبد الله ابن منده والقاسم بن داود البغدادي، روينا عنه قال: كتبت عن ستة آلاف شيخ[22].

هذه النصوص من أقوال المحدثين ليست ادعاء ولا كلاما نظريا، بل رغم اندثار مئات من كتب

17- محمد بن حبان البستي، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط1، 1396هـ، ج 1، ص 50.

18- ابن حبان، **المجروحين**، ج 1، ص 50.

19- المرجع السابق، ج 1، ص 50.

20- الحافظ ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط 1، 1326هـ، ج 11، ص 282.

21- شمس الدين الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 1، 1382هـ/ 1963م، ج 1، ص 155.

22- الحافظ أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة**، المحقق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1423هـ/ 2002م، ج 2، ص 47.

الحديث اكتفى العلماء بالكتب المتقنة الصنع وبطريقة الرواية المعهودة لدى المحدثين، ولذلك نجد حديثا واحدا في عشرات المواضع أو بتعبير تاريخي نجد وثيقة واحدة لدى عشرات الأشخاص.

ثانيًا: إثبات صحة النصوص عند المحدثين و المؤرخين:

إن المؤرخ بعد جمع النصوص يقوم بنقدها وتمحيصها لإثبات صحتها، يقول حسن عثمان: "وأول مرحلة من مراحل نقد الأصول التاريخية هي إثبات صحتها، لأنه إذا كان الأصل أو المصدر كله أو بعضه مزيفا أو منتحلا فلا يمكن الاعتماد عليه على وجه العموم"[23]، وحينما يثبت للباحث في التاريخ أن الأصل أو المصدر التاريخي صحيح وغير مزيف، فليس معنى ذلك أن المعلومات الواردة به ذات قيمة تاريخية كبيرة، ولا بد من نقد الأصل التاريخي من نواحٍ أخرى[24].

ثم يقول حسن عثمان: "إنه بعد التأكد من صحة الأصل ينبغي على المؤرخ أن يحاول معرفة الزمن الذي دون فيه الأصل التاريخي، إذ بعد الزمن بين وقوع الحادث ورؤيته وبين تدوين أخباره قد ينقص من قيمته التاريخية، لأن الذاكرة تخون، وكلما بعد بالكاتب العهد عن زمن وقوع الحادث تعرض لأن يفوته قليل أو كثير من التفاصيل الخاصة مهما كانت رغبته في قول الصدق قوية، ومهما حاول استرجاع الماضي"[25]، وقال: "ينبغي على الباحث أن يبذل وسعه لكي يعرف مكان تدوينه، فهل دون شاهد العيان أخبار الحوادث في مكان حدوثها أم في مكان بعيد عنه؟ أم أن التدوين حدث في مكان بعيد، واعتمد على الذاكرة والخيال في سرد الوقائع؟ ويتدخل القرب والبعد عن مكان الحوادث في تقدير المعلومات الواردة في الأصل التاريخي، وإن لم يكن ذلك من الأدلة القاطعة على مدى الصدق فيها"[26].

عند المحدثين: فهذا الأمر واضح تماما عند المحدثين، كما يظهر جليا في محادثة ابن معين مع أبي سلمة التبوذكي: روى أبو بكر بن المقرئ، عن الحسن بن القاسم بن دحيم الدمشقي: ثنا محمد بن سليمان قال: قدم ابن معين علينا البصرة؛ فكتب عن أبي سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي، وقال له: يا أبا سلمة، إني أريد أن أذكر لك شيئًا فلا تغضب منه، قال: هات، قال: حديث همام عن ثابت عن أنس عن أبي بكر في الغار، لم يروه أحد من أصحابك، إنما رواه عفان وحبان، ولم أجده في صدر كتابك، إنما وجدته على ظهره.

23- حسن عثمان، **منهج البحث التاريخي**، ص 84.

24- المرجع السابق، ص 89.

25- المرجع السابق، ص 103.

26- المرجع السابق، ص 104.

قال: فتقول ماذا؟ قال: تحلف لي أنك سمعته من همام. فقال: قد ذكرت أنك كتبت عني عشرين ألفا، فإن كنت عندك فيها صادقا فما ينبغي أن تكذبني في حديث، وإن كنت كاذبا في حديث فما ينبغي أن تصدقني فيها، وترمي بها، بنت أبي عاصم طالق ثلاثا إن لم أكن سمعته من همام، ووالله لا أكلمك أبدا[27].

وكما صنع الإمام مسلم في كتابه **التمييز**، قال: "فاعلم أرشدك الله أن الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث إذا هم اختلفوا فيه من جهتين؛ أحدهما: أن ينقل الناقل حديثا بإسناد فينسب رجلا مشهورا بنسب في إسناد خبره خلاف نسبته التي هي نسبته أو يسميه باسم سوى اسمه فيكون خطأ ذلك غير خفي على أهل العلم حين يرد عليهم كنعمان بن راشد حيث حدث عن الزهري فقال: عن أبي الطفيل عمرو بن واثلة، ومعلوم عند عوام أهل العلم أن اسم أبي الطفيل عامر لا عمرو. وقال: والجهة الأخرى أن يروي نفر من حفاظ الناس حدثنا عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن لا يختلفون فيه في معنى فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد وإن كان حافظا على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة أهل العلم"[28].

يقول مصطفى الأعظمي: "وبعد هذا التشابه الظاهري بين منهج المؤرخين والمحدثين فهناك فرق جوهري بينهما، إذ لا يمكن اعتبار حديث ما أو كتاب ما، أو بلغة المؤرخين وثيقة ما، قابلة للاعتناء بالبحث إذا لم تكن الوثيقة قد وصلت إلينا بالإسناد المتصل إلى مؤلف الأصل، ثم لا يمكن الاعتماد عليها إذا لم يكن جميع الأشخاص الوارد ذكرهم في سلسلة الإسناد من المعروفين بالصدق والعدالة، أما إذا وجدت الوثيقة أو الكتاب دون استيفاء هذه الشروط فلا يمكن اعتبارها وثيقة المحدثين، وكانت نظرتهم في هذا المجال في غاية الدقة، وما كانوا يقبلون الوثيقة عن يد كل واحد بل أغلبيتهم كانت تبحث فحصا

27- عبد الرحمن السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، المحقق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط 1، 1424هـ/ 2003م، ج 3، ص 117.

28- مسلم بن الحجاج القشيري، **كتاب التمييز**، حققه: محمد مصطفى الأعظمي والكتاب ملحق بكتابه: **منهج النقد عند المحدثين**، مكتبة الكوثر، الرياض، ط 2، 1410هـ/ 1990م، ص 170-172.

مبدئيا عن حامل تلك الوثيقة"[29]. قال الحسن بن صالح: إذا أردنا أن نكتب عن الرجل سألنا عنه حتى يقال لنا: أتريدون أن تزوجوه[30].

وكانوا يشترطون التيقظ والتبصر في اختيار المشايخ، وإذا لم يفعل ذلك طعنوا فيه، بل بعد اختيار المحدث كانوا ينظرون على طريقة حصوله على تلك الوثيقة، قال شعبة: كنت أنظر إلى فم قتادة فإذا قال حدثنا كتبت وإذا لم يقل لم أكتبه[31].

ومن هنا يظهر بأن شروط المحدثين أقوى وأشد وأصعب بكثير من شروط المؤرخين، وإذا قسنا على هذا المنهج فلا تكاد تقف وثيقة تاريخية مما يعتبره المؤرخون صحيحا على رجليها ولا تثبت صحتها، ومنهج المحدثين مطبق في بحوثهم ودراساتهم ونقدهم بكل حذافيره بينما يكاد يكون كلام المؤرخين كلاما نظريا خياليا، ولم يطبق إلا في أضيق الحدود في حوادث نادرة جدا، وهذا فرق جوهري آخر بين عمل المحدثين والمؤرخين، ونرى ذلك في قول الطبري: "فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجها في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتى من قبل بعض ناقليه إلينا، وإنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا"[32].

لذا درج المؤرخون على ذكر ونقل كل ما وصل إلى مسامعهم وإن كان مما يعلم كذبه وعدم صحته، فبعض المؤرخين تعرض لبعض الروايات فأشار لصحتها أو لضعفها أو اكتفى بذكر السند ليترك هذا العمل لمن بعده وهذا الأخير حال أغلب كتب التاريخ.

ثالثًا: تحليل النصوص للتحقق من معاني الألفاظ ومن الراوي عند المحدثين والمؤرخين:

بعد الانتهاء من صحة نسبة الوثيقة وجمع المعلومات عن الظروف التي أحاطت بتدوين تلك الوثيقة من الناحيتين الزمانية والمكانية يلجأ المؤرخ إلى عملية التحليل وهنا يستعمل المؤرخون نوعين من النقد:

1- النقد الباطني الإيجابي للتحقق من الألفاظ ومن قصد المؤلف بما كتبه.

29- الأعظمي، **منهج النقد عند المحدثين**، ص 97.

30- أبو بكر الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق السورقي وإبراهيم المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص 93.

31- أبو عبد الله الحاكم، **المدخل إلى كتاب الإكليل**، المحقق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية، ص 46.

32- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الطبري: تاريخ الرسل والملوك**، دار التراث، بيروت، ط2، 1387هـ، ج1، ص8.

2- النقد الباطني السلبي لإثبات صحة المعلومات المدونة.

يقول حسن عثمان: "فالنقد الباطني الإيجابي عبارة عن تحليل الأصل التاريخي بقصد تفسيره وإدراك معناه"[33]، ولهذا الهدف يجب على المؤرخ أن يراعي عدة اعتبارات في تفسيره للأصل.

أولًا: من حيث اللغة: تتغير اللغة من عصر إلى عصر، لذلك يجب معرفة معاني الكلمات المستعملة في عصر المؤلف.

ثانيًا: من حيث معاني الكلمات: تختلف معاني الكلمات من مكان لآخر، فينبغي معرفة اللهجة المحلية التي دون بها الأصل التاريخي.

ثالثًا: من حيث الأسلوب: أسلوب الكتاب يختلف من كاتب لآخر، لذلك يجب الإلمام بلغة الكاتب وأسلوبه.

رابعًا: من حيث نطاق السياق: يجب أن تفسر الكلمة في نطاق السياق العام للنص التاريخي[34].

وبعد الانتهاء من النقد الباطني الإيجابي يخطو المؤرخ خطوة أخرى، فيبدأ بالنقد الباطني السلبي، وهي عملية ضرورية لتصفية الحقائق واستبعاد الزائف منها بقدر المستطاع ونظرا لصعوبة النقد الباطني السلبي فإن بعض الباحثين لم يعنوا به عنايتهم بالنقد الباطني التفسيري الإيجابي، واكتفوا بأن يعرف هل كان كاتب الأصل التاريخي معاصرا للحوادث التي كتب عنها، وهل كان شاهد عيان صادقا في رواية ما اعتقد أو ما تصور حدوثه؟[35] ولذا يجرون قائمتين من الأسئلة لمعرفة الصدق من الكذب وهما: التثبت من صدق المؤلف وعدالته، والتثبت من صدق المعلومات التي أوردها ومبلغ دقتها[36].

عند المحدثين: في هذا المجال لقد انقسم المحدثون إلى فئات عدة، فكان بعضهم يتخصص في نقل تلك الوثائق، وكان البعض الآخر يبحث في معاني الكلمات، وهم خاصة علماء الغريب من الحديث واللغة، وكانت هناك فئة تقوم بإثبات صحة النصوص، وهم النقاد، وكانت هذه الصفات تجتمع في بعض المحدثين، ولكن كثيرا ما كان العمل قائما بالتخصص الضيق، ولا يوجد لهذه الدراسات نظير في نقد

33- حسن عثمان، **منهج البحث التاريخي**، ص 119.

34- المرجع السابق، ص 121.

35- المرجع السابق، ص 125.

36- المرجع السابق، ص 127.

التاريخ[37]. وكذلك العمل في مرحلة النقد السلبي لمعرفة صدق الراوي وعدالته، وقد فاق المحدثون المؤرخين كثيرا في هذا المجال، لأن أول شرط لقبول الرواية أن يكون راويها عدلا ثقة عاقلا بالغا خاليا من أسباب الفسق وخوارم المروءة، فإن كذب المحدث في حديث عادي لايقبل حديثه ولو أنه لم يكذب في حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وهم لم ينظروا فقط إلى صلاح الرجل وتقواه بل كانوا يزنون الرجال الوزن الدقيق، وكانت لديهم مقاييس أخرى في ذلك، ونرى في هذا المثال كما جاء في توثيق عمر رضي الله عنه للناس: روى بلال بن الحارث، وكانت له صحبة، أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: "لا يغرنكم صلاة امرئ ولا صيامه، ولكن انظروا من إذا حدث صدق، وإذا ائتمن أدى، وإذا أشفى ورع"[38].

وانظر التدقيق في وزن الرجال في هذا المثال: عن خرشة بن الحر قال: شهد رجل عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه بشهادة، فقال له: "لست أعرفك، ولا يضرك أن لا أعرفك، ائت بمن يعرفك"، فقال رجل من القوم: أنا أعرفه، قال: "بأيّ شيء تعرفه؟" قال: بالعدالة والفضل، فقال: "فهو جارك الأدنى الذي تعرف ليله ونهاره، ومدخله ومخرجه؟" قال: لا، قال: "فمعاملك بالدينار والدرهم اللذين بهما يستدل على الورع؟" قال: لا، قال: "فرفيقك في السفر الذي يستدل على مكارم الأخلاق؟" قال: لا، قال: "لست تعرفه"، ثم قال للرجل: "ائت بمن يعرفك"[39]. ونرى صدى هذا المنهج في كلام التابعين وأتباعهم، وهذا يدل دلالة واضحة بأن المحدثين ما كانوا يقبلون الرواية لمجرد أن يكون الراوي صادقا ورعا بل مع صدقه وورعه وتدينه كانوا يختبرون أحاديثه ويزنونها ثم ينزلون كلا منزلته.

هذا هو منهج المحدثين المبني على الصدق والعدالة والتدين والتعقل والتيقظ والنزاهة، فقد استفاد المؤرخون من هذا المنهج ولكن الذي يهمهم أن يكون صاحب الوثيقة صادقا وعادلا في وثيقته ثم لا يهمه أن يكذب في أمور أخرى.

رابعًا: تراجم الرواة وبيان أحوالهم عند المحدثين وأثرها في علم التاريخ:

كان ظهور علم الرجال نتيجة لتطور استعمال الإسناد وانتشاره وكثرة السؤال عنه، وكلما تقادم

37- الأعظمي، **منهج النقد عند المحدثين**، ص 100.

38- أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك، **الزهد والرقائق** (و يليه ما رواه نعيم بن حماد في نسخته زائدًا على ما رواه المروزي عن ابن المبارك في كتاب الزهد)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 1، ص 357.

39- أحمد بن الحسين البيهقي، **السنن الكبرى**، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3، 1424هـ/ 2003م، ج 10، ص213-214.

الزمن كثرت الوسائط في الأسانيد وطالت، فاحتيج إلى بيان أحوال تلك الوسائط والتمييز بينها ولاسيما مع ظهور البدع والأهواء وكثرة أصحابها، لذلك نشأ علم الرجال الذي هو ميزة لهذه الأمة على سائر الأمم، وقد جاء التأليف فيه متأخرًا عن تدوين الأحاديث. ولم تظهر كتب الرجال إلا بعد منتصف القرن الثاني الهجري. وأقدم ما وقفت على ذكره من هذه الكتب: كتاب **التاريخ** تأليف الليث بن سعد (ت175هـ)، و **التاريخ** للإمام عبد الله بن المبارك (ت181هـ)[40]. وذكر الإمام الذهبي: أن للوليد بن مسلم (ت195هـ) كتابا في **تاريخ الرجال**[41]، ثم تتابع التأليف في ذلك. وقد كان الكلام في الرواة وبيان أحوالهم قبل التأليف فيه يتناقل مشافهة يتلقاه العلماء بعضهم عن بعض جيلا بعد جيل.

1- قال الحافظ ابن رجب (ت795هـ): "ابن سيرين (ت110هـ) رضي الله عنه هو أول من انتقد الرجال وميز الثقات من غيرهم... ". وقال يعقوب بن شيبة: "قلت ليحيى بن معين: تعرف أحدا من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال برأسه، أي: لا". وقال يعقوب أيضًا: "وسمعت علي بن المديني يقول: كان ابن سيرين ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، لا نعلم أحدا أول منه، ثم كان أيوب (ت131هـ)، وابن عون (ت150هـ)، ثم كان شعبة (ت160هـ)، ثم كان يحيى بن سعيد القطان (ت198هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت198هـ). قلت لعلي: فمالك بن أنس فقال: أخبرني سفيان بن عيينة قال: ما كان أشد انتقاء مالك للرجال"[42].

2- وقال أبو عبد الله الذهبي (ت748هـ): "فأول من زكَّى وجرح عند انقراض عصر الصحابة: الشعبي (ت103هـ)، وابن سيرين (ت110هـ) ونحوهما، وحفظ عنهم توثيق أناس وتضعيف آخرين فلما كان عند انقراض عامة التابعين في حدود الخمسين ومائة، تكلم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف، كالأعمش (ت148هـ) وشعبة بن الحجاج (ت160هـ) ومالك بن أنس (ت179هـ)[43].

3- بعد أن ذكر ابن حبان تفتيش الصحابة عن الرجال قال: "ثم أخذ مسلكهم واستن بسنتهم

40- انظر: محمد بن إسحاق بن النديم، **الفهرست**، المحقق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط 2، 1417هـ/ 1997م، ص252، 284.

41- شمس الدين الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1419هـ/ 1998م، ج 1، ص 275.

42- زين الدين ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، المحقق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط 1، 1407هـ/ 1987م، ج1، ص 52.

43- شمس الدين الذهبي، **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل** (مطبوع ضمن كتاب: **أربع رسائل في علوم الحديث**)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، ط 4، 1410هـ/ 1990م، ص 172.

واهتدى بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين منهم: سعيد بن المسيب (ت93هـ)، والقاسم بن محمد بن أبي بكر (ت106هـ)، وسالم بن عبد الله بن عمر (ت106هـ)، وعلي بن الحسين بن علي (ت93هـ)، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (ت94هـ)، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (ت98هـ)، وخارجة بن زيد بن ثابت (ت99هـ)، وعروة بن الزبير بن العوام (ت94هـ)، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام (ت94هـ)، وسليمان بن يسار (ت بعد سنة مائة). فجدوا في حفظ السنن والرحلة فيها، والتفتيش عنها والتفقه فيها ولزموا الدين ودعوة المسلمين.

ثم أخذ عنهم العلم وتتبع الطرق وانتقاء الرجال ورحل في جمع السنن جماعة بعدهم منهم: الزهري (ت124هـ)، ويحيى بن سعيد الأنصاري (ت144هـ)، وهشام بن عروة بن الزبير (ت145هـ)، وسعد بن إبراهيم (ت125هـ)، في جماعة معهم من أهل المدينة، إلا أن أكثرهم تيقظا، وأوسعهم حفظاً وأدومهم رحلة وأعلاهم همة الزهري رحمة الله عليه".

ثم قال: "ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث وانتقاد الرجال وحفظ السنن والقدح في الضعفاء جماعة من أئمة المسلمين والفقهاء في الدين، منهم: سفيان بن سعيد الثوري (ت161هـ)، ومالك بن أنس (ت179هـ)، وشعبة بن الحجاج (ت160هـ)، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت156هـ)، وحماد بن سلمة (ت167هـ)، والليث بن سعد (ت175هـ)، وحماد بن زيد (ت179هـ) في جماعة معهم، إلا أن من أشدهم انتقاء للسنن وأكثرهم مواظبة عليها، حتى جعلوا ذلك صناعة لهم لا يشوبونها بشيء آخر ثلاثة: مالك والثوري وشعبة". وقال: "ثم أخذ عن هؤلاء بعدهم الرسم في الحديث والتنقير عن الرجال والتفتيش عن الضعفاء والبحث عن أسباب النقل جماعة، منهم: عبد الله بن المبارك (ت181هـ)، ويحيى بن سعيد القطان (ت198هـ) ووكيع بن الجراح (ت197هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت198هـ) ومحمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ) في جماعة معهم، إلا أن من أكثرهم تنقيرا عن شأن المحدثين وأتركهم للضعفاء والمتروكين حتى جعلوا هذا الشأن صناعة لهم لم يتعدوها إلى غيرها مع لزوم الدين والورع الشديد والتفقه في السنن رجلان: يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي".

وقال: "ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث والاختيار وانتقاء الرجال في الآثار حتى رحلوا في جمع السنن إلى الأمصار، وفتشوا المدن والأقطار، وأطلقوا على المتروكين الجرح وعلى الضعفاء القدح، وبينوا كيفية أحوال الثقات والمدلسين والأئمة والمتروكين حتى صاروا يقتدى بهم في الآثار وأئمة يسلك مسلكهم في الأخبار، جماعة، منهم: أحمد بن حنبل رضي الله عنه (ت241هـ)، ويحيى بن معين (ت233هـ)، وعلي بن

المديني (ت234هـ)، وأبو بكر بن أبي شيبة (ت235هـ)، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي (ت238هـ)، وعبيد الله بن عمر القواريري (ت235هـ)، وزهير بن حرب أبو خيثمة (ت234هـ) في جماعة من أقرانهم. إلا أن من أورعهم في الدين وأكثرهم تفتيشا عن المتروكين، وألزمهم لهذه الصناعة على دوام الأوقات: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني رحمة الله عليهم أجمعين".

ثم قال: "ثم أخذ عن هؤلاء مسلك الانتقاد في الأخبار وانتقاء الرجال في الآثار جماعة منهم: محمد بن يحيى الذهلي (ت258هـ)، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت255هـ)، وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت264هـ)، ومحمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، ومسلم بن الحجاج (ت261هـ)، وأبو داود سليمان بن الأشعث (ت275هـ) في جماعة من أقرانهم أمعنوا في الحفظ، وأكثروا في الكتابة، وأفرطوا في الرحلة، وواظبوا على السنة والمذاكرة والتصنيف والمدارسة، حتى أخذ عنهم من نشأ بعدهم من شيوخنا هذا المذهب، وسلكوا هذا المسلك، ولولا هم لدرست الآثار، واضمحلت الأخبار، وعلا أهل الضلال والهوى، وارتفع أهل البدع والعمى، فهم لأهل البدع قامعون، وبالسنن شأنهم دامغون". ملخصا[44].

في هذا النص يلخص لنا الإمام الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان البستي رحمه الله تعالى (ت354هـ) تلك المراحل التي مر بها هذا العلم الجليل الذي ميّز الله به أمة محمد صلى الله عليه وسلم على سائر الأمم، وهو "علم الرجال أو الجرح والتعديل"، وذلك من حين النشأة، وهو السؤال عن الإسناد والتثبت في الرواية في عصر الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، ومرورا بتلك المراحل المختلفة من البحث والتحري عن أحوال الرواة وحفظ وضبط المروي في كل عصر إلى زمانه رحمه الله تعالى، وذلك مع الإشارة إلى ما امتاز به علماء ونقاد كل جيل من تلك الأجيال المتعاقبة، وتطور خدمتهم للسنة سندا ومتنا رحمهم الله جميعا[45].

لقد أثر منهج المحدثين في التزام الإسناد في نطاق الحديث على المؤرخين وأهل الأدب حيث أصبحت الأسانيد تتقدم الروايات التاريخية والأدبية، وهكذا امتد استعمال الأسانيد إلى كتب السيرة الأولى كـ: **سيرة ابن إسحق** و**مغازي الواقدي** و**الطبقات الكبرى** لابن سعد، وكتب التاريخ مثل **تاريخ خليفة بن خياط**

44- ابن حبان، **مقدمة المجروحين**، ج 1، ص 38 - 58.

45- أبو ياسر محمد بن مطر الزهراني، **علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع**، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1417هـ/ 1996م، ص 31-26.

و**تاريخ الأمم والملوك** للطبري وكتب الأدب ككتاب **الأغاني** لأبي الفرج الأصبهاني، ولكن استعمال الأسانيد في كتب التاريخ والأدب لم يكن بالدقة التى استعمل بها في كتب الحديث لما للحديث من أهمية خاصة حيث تترتب عليه الأحكام الشرعية ذات المساس الكبير بمصالح الناس مما يجعل التدقيق فيها أمرا ضروريا(46).

خامسًا: نقد الأسانيد والمتون عند المحدثين والمؤرخين:

يتبين لنا منهج النقد عند المحدثين ومدى عنايتهم بنقد الحديث سندا ومتنا بما لا مزيد عليه، بالنظر للأمور الآتية:

أولًا: شروطهم للحديث المقبول ودقتها وتعلقها بالسند والمتن، وشروطهم في الراوي ليكون مقبول الرواية، وأنه حتى بعد توافر شروط القبول في الراوي لم يكتفوا بذلك لقبول روايته، بل اشترطوا أيضًا شروطا في روايته، كما هو معلوم من شروط الحديث الصحيح، وشروط الحديث الحسن مثلًا.

ثانيًا: أنواع علوم الحديث التي ابتكروها واصطلاحاتهم فيها، وعنايتهم بالتحقيق في تلك الاصطلاحات. يشهد كل ذلك بعنايتهم الدقيقة بالسند والمتن من حيث كثرة هذه العلوم وتنوعها من جهة حتى شملت كل الصور الممكنة في أحوال الرواة وفي أحوال الروايات وفي أحوال الأسانيد، ومن حيث استلزام كثير من تلك الأنواع من علوم الحديث نقد السند والمتن جميعا والمقارنة من جهة أخرى.

ثالثًا: كثرة مؤلفاتهم في الحديث وعلومه وتنوعها إلى حد مدهش حقا، مع عنايتهم بالتحقيق فيها والتدقيق وبيان الصواب من الخطأ دون مجاملة أو تساهل.

رابعًا: إن النقد عندهم قد رافق روايتهم للحديث منذ البداية، فكان ميزانا يعرضون عليه الروايات لمعرفة صحيحها من سقيمها لما اشتمل عليه منهج النقد عندهم من قواعد ومصطلحات دقيقة لهذا الغرض. فتزامن هذا النقد بمنهجه الدقيق لرواية الحديث ـ بغض النظر عن التدوين الرسمي للحديث ـ يقطع الطريق على المتقولين في ثبوت الحديث النبوي وفي سلامة منهج المحدثين في نقد الروايات. بل وجود النقد عندهم بذلك المنهج الدقيق قبل عصر التدوين للمؤلفات الكبيرة في الحديث يعتبر دليلًا عمليًا واقعيًا في الرد على الشبهات، التي تثار حول ثبوت الحديث النبوي.

خامسًا: إنه بمقارنة منهج النقد عند المحدثين بما يسمى عند الغربيين منهج النقد التاريخي نجد أن ما في النقد التاريخي من محاسن موجودة في منهج المحدثين، ويزيد منهج المحدثين عليه بالدقة وبمجيئه في وقته بالنسبة لنقد الحديث، وصلاحه منهجا مستمرا قابلا للتطبيق. أما منهج النقد التاريخي عندهم فإنما

46- انظر: أكرم بن ضياء العمري، **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**، بساط، بيروت، ط 4، ص 57.

وضعوه في مرحلة متأخرة لحل مشكلات في تاريخهم قد حصلت بالفعل، ومن ذلك ما حل منذ زمن طويل في جميع روايات كتبهم **التوراة والإنجيل** من تحريف وتبديل وما إلى ذلك، وهيهات أن يصلح ذلك المنهج ما أفسد الدهر! وفرق كبير بين أن يوضع منهج ـ مهما كان دقيقًا ـ لمعالجة اختلاق وتحريف قد حصلا في كتاب ما بعد فقد كل نسخه الصحيحة وفقد أسباب التعرف على الصواب فيه عن طريق الرواية لانقطاع الأسانيد ووجود من لا تقبل روايته في الرواة من مجهول أو مجروح ـ كما هو الحال بالنسبة للتوراة والإنجيل ـ وبين أن يوضع منهج لضبط الروايات الصحيحة وضمان استمرارها سالمة من التحريف والتصحيف والتبديل كما هو بالنسبة للحديث النبوي. وبعد النظر إلى جهود المحدثين في النقد يتبين لنا بوضوح وجلاء الأمور التالية:

1- أنها كانت كافية لتمييز صحيح الحديث من ضعيفه من حيث كثرتها وتنوعها، ومن حيث دقتها، ومن حيث شمولها.

2- أنها لم تكن نظرية فقط بل كانت نظرية عملية، فهي نظرية من حيث أنها أصبحت قواعد للبحث في هذا المجال، وأما أنها عملية فلأنها كانت وليدة الحاجة، وجدت بمقتضاها وتطورت بتطورها؛ ولأنها أصبحت المحتكم العملي لكل قول يقال في هذا الميدان.

3- أن تلك الجهود رافقت رواية الحديث منذ البداية، ولم تأت بعد فترة طويلة من روايته حلا لتحريف أو اختلاق قد حل بالحديث ـ كما مر في الفقرة: "رابعا".

فكان من نتيجة ذلك وثمراته العظيمة حفظ روايات السنة النبوية من التحريف، إذ أن تلك الضوابط التي اتخذها المحدثون، وساروا عليها لتمييز المقبول من المردود من الروايات إنما كانت في أصل نشأتها وقائية ولم تكن علاجية، ثم تطورت حسب الحاجة فيما بعد، في صورتها الوقائية والعلاجية.

سادسًا: من مناهجهم أنهم دونوا في سير الرواة كل ما روي في حقهم جرحا وتعديلًا، ما صح وما لم يصح؛ لأنهم ـ في الغالب ـ يعتمدون على ذكر السند في ذلك، ويرون أنه يخليهم من عهدة رواية ما لم يصح في هذا الباب، وأنهم يؤدون الأمانة حين يوردون فيه كل ما قيل وأنهم يقومون بشيء من النقد لهذه الروايات حين يذكرون أسانيدها. ومن يغفل عن منهجهم هذا فإنه قد يحار ـ أحيانا ـ أو يضل حين يقرأ بعض السير والتراجم بل بعض سير الأئمة والعلماء لما يراه من تناقض من مدح وقدح في المترجم له، ولا ينقذه من هذا إلا التنبه لمنهجهم هذا، وتمحيص تلك الروايات والأخذ بالثابت وطرح ما عداه.

سابعًا: من مناهجهم أنهم ـ في كثير من الأحيان ـ ينقدون النقد، أي أنهم يطبقون منهجهم في نقد

الروايات على ما يروى من جرح وتعديل في الرواة، فقد استعملوا المنهج في نقد المنهج، ومن الأدلة والأمثلة معا على هذا: شروطهم في قبول الجرح والتعديل، ومن تلك الشروط التثبت من صحة النسبة لهذا الجرح أو التعديل لإمام من الأئمة، ومن ذلك قواعدهم التي وضعوها لتمييز الجرح والتعديل والمقبولين من المردودين، وقواعدهم فيما يتصل يتعارض الجرح والتعديل، لذلك تفاوت رجال النقد عند المحدثين وتفاوتت منازلهم، حسب اتباعهم لتلك القواعد النقدية، فقول فلان مثلًا معروف أنه ليس كقول فلان من نقّاد المحدثين، والسبب هو مدى تثبته من تطبيق المنهج.

ثامنًا: نقدهم للسند إنما هو لمصلحة نقد المتن، فعنايتهم بالسند عناية بالمتن، ومن ثمرات ذلك أنه إذا جاء في السند كذّاب، ردوا الحديث بغض النظر عن استقامة متن الحديث، وهذا نقد وعناية أبلغ مما يقصده بعض من تعلق في ذهنه شبهة المستشرقين في تهمتهم للمحدثين في العناية بنقد السند دون المتن، فإنه لو نُقِدَ المتن في هذه الحال لربما قيل: معناه سليم وحسن في ضوء الشرع والعقل. لكن المحدثين يردونه بغض النظر عن ذلك، مهما كان حسنا، بل هم كثيرا ما لا يحتاجون إلى النظر في المتن طالما كان في سنده كذّاب؛ لأن نقد السند في هذه الحال أغناهم عن نقد المتن. فأيهما أبلغ في التدقيق والتحقيق منهج المحدّثين أو منهج المحْدِثين إن كان لهم منهج يا ترى؟!

تاسعًا: من منهجهم في نقد الروايات أنهم قد ينطلق أحدهم في ذلك مما يبدو أن نقد المتن أسهل من نقد السند؛ فإن نقد السند ـ في أغلب صوره ـ أمر لا يستطيعه إلا المحدثون، في حين أنه قد يبدو لغيرهم في حالات قليلة اختلال في المتن، لكن عناية المحدثين بالسند لم تمنعهم من العناية بالمتن فقد اعتنوا بنقد الاثنين جميعا: السند والمتن. على أن الأمر عندهم ليس المعيار فيه السهولة والصعوبة ـ ولهذا اهتموا بالأمرين معا ـ بيد أنهم اعتنوا أكثر بما لا يحسنه غيرهم فيما يبدو لي ـ والله تعالى أعلم.

عاشرًا: من منهجهم في نقد الروايات أنهم لا يقصدون في نقدهم للرواية تصحيحها أو تضعيفها أي أنهم لا يضعون الحكم في رؤوسهم أولًا ثم يناضحون عنه على أيّ حال، وإنما ينقدون الروايات ليعرفوا هل هي صحيحة أو غير صحيحة؟ لأنهم إنما يحتكمون في ذلك إلى قواعد ثابتة يعرضون عليها الروايات فيتضح لهم بها ما إذا كانت الرواية ثابتة أو غير ثابتة، ولا يكتفون بذلك ـ في كثير من الأحيان ـ بل ينقدون النقد ـ كما سبق ـ ليميزوا صوابه من خطئه. والمقصود أن المحدث عندما يبحث في الحديث سندًا ومتنًا للتعرف على مدى صحته، لا يتقصد ـ غالبا ـ تصحيح الحديث أو تضعيفه، لأنه ليس مبيتا حكما يريد إثباته وإنما يبحث ليعرف هل هو صحيح أو حسن أو ضعيف ثم بعد ذلك يصدر حكمه على الحديث بحسب نتيجة البحث.

حادي عشر: ومن منهجهم في نقد الروايات أنهم لا يتحكّم فيهم مذهب أو هوى ـ غالبًا ـ في نقدهم للروايات؛ لأن مذهبهم الحديث، وميزانهم في التصحيح والتضعيف قواعدهم الثابتة المعتبرة فإذا ثبت الحديث فهو دينهم ومذهبهم، وبذلك اختفى من مذهبهم كثير من السلبيات التي قد تؤخذ على مذاهب غيرهم ـ مهما زعم هؤلاء التحقيق ـ ولعل من أسباب هذا أن كثيرًا من الطوائف الأخرى ـ إن انطلقت من قواعد ومناهج ـ إنما تضع قواعدها ومناهجها في ضوء أهوائها ومذاهبها في كثير من الأحيان. أما المحدثون فإنما حاولوا أن يضعوا قواعدهم ومناهجهم في ضوء الوحي المنزّه عن الخطأ: الكتاب والسنة[47].

أما المؤرخون فيذكرون نوعين من الاستفسار للنقد الباطني السلبي:

1- هل يتمتع الراوي أو كاتب الأصل التاريخي بحواس سليمة وبعقل سليم فاستطاع أن يعطي معلومات صحيحة مما شهده وسمعه بنفسه؟

2- هل تمتع الراوي أو كاتب الأصل التاريخي بجميع شروط الواجب توفرها حتى تتحقق المشاهدة العملية؟[48]

وهذا ما يستطيع المؤرخ في جمع أصوله ونقد كاتبها لمعرفة عدالة ناقلها وصحة المعلومات الواردة فيها، ثم عليه أن يبني على تلك الأسس صدق المؤرخ وعدالته وصدق المعلومات التي أوردها المؤرخ ومبلغ دقتها.

سادسًا: نماذج منتقدة من كتب التاريخ:

المؤرخ إذا لم يكن عارفا بطريقة تمييز الأخبار، فإنه ـ بلا شك ـ سينسب بعض الحوادث إلى أناس معينين، مثال ذلك:

القصة التي تروى في تحكيم الحكمين: أبي موسى الأشعري، وعمرو بن العاص رضي الله عنهما وفيها نسبة الخديعة والمكر لصحابة النبي صلى الله عليه وسلم وحاشاهم من ذلك، حينما يقولون: إن عمرو بن العاص خدع أبا موسى الأشعري رضي الله تعالى عنهما حينما خلع الخاتم، وقال أبو موسى: أنا أخلع صاحبي، كما أخلع هذا الخاتم، وقال عمرو بن العاص: وأنا أثبت صاحبي كما أثبت هذا الختم، فكانت خديعة من عمرو بن العاص. هذه القصة لا تصح، ولا تثبت، لكن الصحيح هو ما رواه حصين

47- عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، **حوار حول منهج المحدثين في نقد الروايات سندا ومتنا**، دار المسلم، ط 1، 1414هـ/ 1994م، ص 55-65.

48- انظر: حسن عثمان، **منهج البحث التاريخي**، ص 131-132.

بن المنذر رحمه الله تعالى وهو أن الحكمين كليهما، اتفقا على خلع علي ومعاوية؛ لحقن دماء المسلمين؛ ولذلك يعني: من شواهد هذه القصة أن ما أحد لا معاوية ولا علي طالب بتحكيم ما اصطلح عليه الحكمان، كل منهما بقى في مكانه ورضي بما وقع تحت يده من الممالك. وهذا هو أقوى شأنا، وإلا لو كان فعلًا الأمر كما صُوِّر من خلع أبي موسى لعلي، وإثبات عمر لمعاوية، لأصبح معاوية يطالب بنتيجة الصلح الذي اتفقا عليه، لكن لم يحصل شيء من المطالبة إطلاقا، وهذا دليل على صدق ما حكاه حصين بن المنذر. وهذه الحكاية كما يقول ابن العربي رحمه الله في **العواصم**: إنه رواها الدارقطني بسند صحيح.

قال القرطبي: وقد تحكم الناس في التحكيم فقالوا فيه ما لا يرضي الله، وإذا لاحظتموه بعين المروءة دون الديانة رأيتم أنها سخافة حمل على سطرها في الكتب في الأكثر عدم الدين، وفي الأقل جهل بين. والذي يصح من ذلك ما روى الأئمة كخليفة بن خياط والدارقطني[49]، ثم أورد القصة التي يوردها المؤرخون ثم قال: هذا كله كذب صراح، ما جرى منه حرف قط، وإنما هو شيء "اخترعته" المبتدعة، ووضعته التاريخية للملوك، فتوارثته أهل المجانة والجهارة بمعاصي الله والبدع.

وإنما الذي روى الأئمة الثقات الأثبات أنهما لما اجتمعا للنظر في الأمر في عصبة كريمة من الناس منهم ابن عمر ونحوه عزل (عمرو) معاوية ذكر الدارقطني بسنده إلى حصين بن المنذر[50]: لما عزل عمرو معاوية جاء "حصين بن المنذر" فضرب فسطاطه قريبا من فسطاط معاوية، فبلغ (ثناه) معاوية، فأرسل "إلي" فقال: إنه بلغني عن هذا (أي عن عمرو) كذا وكذا، فاذهب فانظر ما هذا الذي بلغني عنه، فأتيته فقلت: أخبرني عن الأمر الذي وليت أنت وأبو موسى كيف صنعتما فيه؟ قال: قد قال الناس في ذلك ما قالوا، والله ما كان الأمر على ما قالوا، ولكن قلت لأبي موسى: ما ترى في هذا الأمر؟ قال: أرى أنه في النفر الذي توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عنهم راض، قلت: فأين تجعلني أنا ومعاوية؟ فقال: إن يستعن بكما ففيكما معونة، وإن يستغن عنكما فطالما استغنى أمر الله عنكما. قال: فكانت هي التي قتل معاوية منها نفسه. فأتيته فأخبرته (أي فأتى حصين معاوية فأخبره) أن الذي بلغني عنه كما بلغه. فأرسل إلى ابن الأعور الذكواني فبعثه في خيله، فخرج يركض فرسه ويقول: أين عدو الله، أي هذا

49- القاضي أبو بكر ابن العربي، **العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم**، المحقق: محب الدين الخطيب ومحمود مهدي الاستانبولي، دار الجيل، بيروت، ط 2، 1407هـ/ 1987م، ص 175.

50- قال الدارقطني: حدثنا إبراهيم بن همام، حدثنا أبو يوسف الفلوسي وهو يعقوب بن عبد الرحمن بن جرير، حدثنا الأسود بن شيبان عن عبد الله بن مضارب عن حصين بن المنذر "وحصين من خواص علي الذين حاربوا معه".

الفاسق؟

قال أبو يوسف: أظنه قال: "إنما يريد حوباء نفسه" فخرج "عمرو" إلى فرس تحت فسطاطه فجال في ظهره عريانا، فخرج يركضه نحو فسطاط معاوية وهو يقول: "إن الضجور قد تحتلب العلبة، يا معاوية إن الضجور قد تحتلب العلبة"، فقال معاوية: "أحسبه، وتزيد الحالب فتدق أنفه، وتكفأ إناءه".

قال الدارقطني، وذكر سندا عدلًا (وساق الحديث): ربعي عن أبي موسى أن عمرو بن العاص قال: "والله لئن كان أبو بكر وعمر تركا هذا المال، وهو يحل لهما منه شيء لقد غبنا ونقصنا رأيهما. وأيم الله ما كانا مغبونين ولا ناقصي الرأي، ولئن كانا أمرأين يحرم عليهما هذا المال الذي أصبناه بعدهما لقد هلكنا، وأيم الله ما جاء الوهم إلا من قبلنا[51]. وأورد ابن كثير هذه القصة ثم قال: ولايصح هذا عنهم، رضي الله عنهم[52].

وقال أكرم ضياء العمري: وقد حاولت الروايات الإخبارية الضعيفة أن تعطي صورة محرفة عن أبي موسى الأشعري وأنه اختير للتحكيم من قبل الجند العراقي وفرض على الخليفة علي رضي الله عنه، وأنه أظهر وهنا وغفلة خلال التحكيم، وأن عمرو بن العاص استغل بمكره الموقف، ولكن الصحيح أن عليا كان راضيًا عن اختيار أبي موسى الأشعري "قال الأحنف بن قيس لعلي حين أراد أن يحكم أبا موسى: إنك تبعث رجلا من أهل القرى رقيق... فابعثني مكانه آخذ لك بالوثيقة، وأضعك من الأمر بحيث أنت. فقال له ابن عباس: دعنا يا أحنف منك فإنا أعلم بأمرنا منك"[53].

ولا يخفى أن أبا موسى الأشعري أرسخ في الإسلام وأسبق، وأفقه وأورع، حتى لو سلمنا بأن الأحنف أكثر دهاء وأوسع حيلة. كما أن اعتزال أبي موسى لأحداث الفتنة أقدر على ضبط النفس والتحكم في الأقوال والأفعال من الأحنف الذي يمثل خصما لدودًا للشاميين. ولعل من عوامل اختيار أبي موسى للتحكيم مهارته في القضاء وممارسته الطويلة في هذا الميدان في عهد النبوة وخلافة أبي بكر وعمر وعثمان[54].

51- ابن العربي، **العواصم من القواصم**، ص 180-181.

52- عماد الدين ابن كثير الدمشقي، **البداية والنهاية**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 1، 1418هـ/ 1997 م، ج 10، ص 576.

53- أحمد بن يحيى البلاذري، **جمل من أنساب الأشراف**، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت، ط 1، 1417 هـ/ 1996م، ج2، ص 157، بإسناد حسن، وراويه عن الأحنف هو محمد بن أبي يعقوب سيد بني تميم ثقة وبحكم مكانته فإنه يستطيع التحقق من صحة المعلومات.

54- أكرم بن ضياء العمري، **عصر الخلافة الراشدة: محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق منهج المحدثين**، مكتبة العبيكان، الرياض، ص 476-475.

وهناك مثال آخر لما يورده أهل التاريخ وهو قصة استباحة المدينة، فهي بهذه الصورة لا تثبت، يعني: ما بين وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وبين هذه الحادثة قيل: أقل من ستين سنة، وأصبح المسلمون يصلون إلى هذه الدناءة؟! هذا أمر بعيد. كذلك ـ أيضًا ـ حادثة إحراق الكعبة، يعني: كأنها متعمدة من الحجاج بن يوسف في مقاتلته لعبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهما، وأن الكعبة قد أحرقت عن تعمد من قوات الحجاج بن يوسف، وهذا يعني لم يحصل بهذه الصورة التي تصورها كتب التواريخ. فلو أن هذه الأخبار خضعت لمقياس النقد الذي عند أهل الحديث لذهب منها جملة، ولبقي لنا ما صح من تاريخ الأمة الإسلامية ناصعا أبيض نقيًا. ولذلك نقول: حتى المؤرخ لا يستغني عن علم الحديث، لا يستغني عن الإسناد، وكل ما لم يرو بالسند فهو مما ينبغي أن يبعد. وينبغي أن نعلم أن الإسناد من خصائص الأمة المحمدية التي فضّلها الله جل وعلا على سائر الأمم. ومن أوجه هذا التشريف والتكريم لهذه الأمة وجود الإسناد الذي لم يوجد عند أمة من الأمم.

اقتراحات وتوصيات:

إن علوم الحديث تعطينا فكرة واضحة عن إثبات النصوص وجمعها وروايتها ونقدها، ولأجل ذلك استفادت العلوم الأخرى من مناهجها واستفادت منها في أساليب جمعها ونقدها، وبالأخص أن النصوص التاريخية تحتاج إلى تصفية وتنقيح حسب قواعد المحدثين، وقد بذلت عدة محاولات لنقد الروايات التاريخية، وبالأخص روايات السيرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلوات وأتم التسليمات، وفق منهج المحدثين، وما زال هناك حاجة إلى تنقيح التاريخ الإسلامي من الشوائب والزوائد.

إن كتابة التاريخ الإسلامي أصعب وأعقد من كتابة التاريخ العام، وبالإضافة إلى ذلك إنه عمل مرهق للكاتب إذا كان مسلما راسخ العقيدة والتدين، فصلة الدين والعقيدة مرتبطة بتاريخ صدر الإسلام، ولذا يتحتم على الكاتب أن يسير بحذر بالغ في هذا المسار الشائك، فلو انحرفت خطوته قليلا أو وجدت الزلة سبيلا إلى لسانه أو قلمه لاحترق شعره وريشه بل أصبح من الخاسرين في الدنيا والآخرة.

يجب على الكاتب في التاريخ الإسلامي وخاصة في السيرة النبوية أن يلاحظ الأمور الآتية:

1- يجب البحث عن الروايات في الأحاديث الصحيحة الثابتة حسب قواعد المحدثين.

2- إن كتب السيرة في حاجة إلى التنقيح، فيجب نقد مروياتها وأسانيدها قبل قبولها.

3- إن كثيرا من مرويات السيرة توجد في الروايات الحديثية، فيجب ترجيح الروايات الحديثية الثابتة.

4- يجب البحث عن ترابط العلة والمعلول في وقائع السيرة.

5- ينبغي أن يكون مستوى الشهادة بالنظر إلى طبيعة الواقعة ونوعيتها.

6- ينبغي أن نتبين في الرواية أصل الحادثة وما تضمنته من رأي الراوي وفهمه.

7- ينبغي التأكد من عدم خطأ الراوي في تأدية المعنى، وذلك بالجمع بين الروايات المختلفة والتوفيق بينها.

8- ينبغي قبول أخبار الآحاد بالنظر إلى أهمية الموضوع ومطابقة قرائن الأحوال.

9- إن الواقعة إذا ذكرت في حديث صحيح لزم ترجيحه على الرواية التاريخية.

10- إن رواية تاريخية إذا عارضت الصورة التي تتحدد لشخصية الرسول صلى الله عليه وسلم وشخصيات الصحابة وخاصة العشرة المبشّرة منهم والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، في ضوء القرآن الكريم والأحاديث الصحيحة، فإنها لن تقبل.

هذا ما أردت جمعه في هذا المقال، وأرجو أن يكون خالصا لوجهه تعالى، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم لاينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

The Sciences of *Ḥadīth* and their Influence on Historiography: A Comparative Study

The methodology adopted by the masters of *Ḥadīth* provided a well-defined system of establishing the authenticity of texts, their collection, transmission and critical evaluation. Quite naturally, other branches of knowledge, at the same time, immensely benefitted from this system in collecting and evaluating their own relevant material. The textual material used in the field of history, in particular, has been in need of sifting and thorough critical evaluation in the light of the principles developed by the masters of *Ḥadīth*. A number of attempts have been made in this respect particularly with regard to the reports relating to the life of the Prophet (pbuh), owing to the latter's obvious significance in the estimation of Muslims. However, there is a continuous pertinent need to undertake this scrutiny of historical reports especially those relating to the early period of Islamic history. This period assumes highest importance for every writer on Islamic history due to its important bearing on the creed and culture of Islam. The sound

standards of textual analysis and critical evaluation established by the masters of *Ḥadīth*, provide the touchstone for assessing the worth of all material used in historical research.

****